



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا



اتحاد المغرب العربي

مذكرة

ورشة عمل حول مواءمة التشريعات السيبرانية في المغرب العربي

الرباط، المغرب، 9-11 أيار/ مايو 2012

تعتمد المجتمعات الأفريقية كمثيلاتها في أنحاء أخرى من العالم، بشكل متزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبالتالي فهي قد تتعرض لبعض التهديدات داخل الفضاء السيبراني مثل الجرائم الإلكترونية. وقد أصبح المجرمون ومجموعات الجريمة المنظمة والإرهابيون يلجؤون إلى استخدام الإمكانيات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل جرائمهم. وفي الوقت نفسه، فإن المستهلكين لا زالوا يترددون في تقديم بياناتهم الشخصية و إجراء المعاملات على شبكة الأنترنت إذ تشكل مسألة السلامة والسرية هاجسا أساسيا بالنسبة إليهم. في حين تسجل الشركات خسائر كبيرة من بيانات الملكية والملكية الفكرية و في الولوج عبر الأنترنت إلى الزبائن والموردين بسبب الثغرات الأمنية.

لذا فإنه في غياب سن القوانين الجنائية والنصوص الملائمة والقدرة على تطبيق تلك القوانين وإجراء التحقيقات وتعزيز التعاون على الصعيد الدولي، قد تصبح الاقتصادات حافزا وملاذا للتهرب الضريبي وغسيل الأموال للمجرمين وللأنشطة الإرهابية.

وحتى يتسنى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وإرساء الديمقراطية، يجب أن تكون آمنة وموثوق بها. إذ أن انعدام الثقة والأمن قد يؤثر سلبا على التطورات العديدة التي يمكن أن يوفرها الاقتصاد القائم على المعرفة والمبني أساسا على ثقة المجتمع. لذلك فإن أبرز القضايا في هذا المجال هي كالتالي:

- نمو التجارة الإلكترونية بين الشركات من ناحية وبين الشركات والمستهلكين من ناحية أخرى،
- جذب الاستثمارات الأجنبية اللازمة لخلق المقاولات، وتحديث البنيات التحتية والابتكار والتي بدورها تبقى رهينة النظم القانونية وعرضة للمشاكل المتعلقة بالسلامة المعلوماتية،
- الحكومة الإلكترونية والجهود المبذولة لجعل الحكومة أكثر استجابة وولوجية إذ أنها أصبحت مهددة بمشاكل السلامة المعلوماتية ومخاوف التجاوزات
- خلق فرص العمل وتطوير الخدمات الداخلية لدى الشركات العالمية التي تسعى إلى تقليص تكاليف العمالة في مجال معالجة و إدخال البيانات والتي قد تعرف تراجعاً في البلدان التي لا توجد فيها قوانين لحماية البيانات الشخصية،
- سلامة البنيات التحتية الأساسية لإنتاج وتوزيع الطاقة والمواصلات والأبنك وعمليات الرعاية الصحية وهي كلها مجالات تعتمد بشكل متزايد على نظم المعلومات،
- حماية الحياة الخاصة والبيانات الشخصية والاتصالات والبيانات المخزنة حول الشركات والأفراد والتي يجب حمايتها من التجسس غير المشروع والإطلاع غير المصرح به والرصد التعسفي،

■ مراكز تطوير الرعاية الصحية والتطبيب عن بعد والصحة حيث أن ثقة المستفيدين ستندعم فيما يخص بمعلوماتهم الطبية في محيط غير آمن للتواصل .

■ استخدام تكنولوجيا المعلومات لخدمات التعليم عن بعد والبحث عن العمل، وتعزيز المهارات، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ونظرا لهذه التحديات، تؤكد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على ضرورة مواجهة التحدي المرتبط بالأمن السيبراني على المستوى الوطني وشبه الإقليمي والإقليمي.

وفي هذا السياق، نظم مكتب شمال أفريقيا في يوليو/تموز 2010 في الرباط، بشراكة مع قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا والمجلس الأوروبي والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني ومايكروسوفت، ورشة عمل حول مواءمة الإطار القانوني للأمن السيبراني في شمال أفريقيا. وقد مكنت هذه الورشة، من بين أمور أخرى، من تحديد الاحتياجات في مجال إصلاح التشريعات السيبرانية في المنطقة.

و في إطار تنفيذ توصيات تلك الورشة، تنظم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي ورشة عمل حول مواءمة التشريعات السيبرانية في المغرب العربي، مع التركيز بصفة خاصة على دراسة ومناقشة مشروع المبادئ التوجيهية للأمن السيبراني في المنطقة دون الإقليمية.

الأهداف

تهدف ورشة العمل هذه بالأساس إلى دعم وتعزيز التشريعات السيبرانية في البلدان المغاربية وفقا للمعايير الدولية كما ترمي إلى مساعدة الدول المغاربية على احترام التزاماتها وتعهداتها إزاء القمة العالمية حول مجتمع المعلومات . ولهذا، تسعى إلى اعتماد الأطر التشريعية من أجل تعزيز الأمن السيبراني و بناء الثقة في مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة. كما ستساهم هذه الورشة في تعزيز قدرات المشاركين على صياغة أفضل للتشريعات المتعلقة بجرائم الإنترنت والمعاملات الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية وذلك وفقا للمعايير الدولية والإقليمية المعمول بها في هذا المجال.

المشاركين

سيشارك في هذه الورشة عدة خبراء مختصين يمثلون قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعدل والتجارة وتطبيق القانون إلى جانب مسؤولين يمثلون الهيئات التشريعية والقضائية والجامعات.

لغات العمل: العربية والفرنسية.

مكان وتاريخ الاجتماع:

المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، الرباط، المغرب، 9-11 أيار/مايو 2012.

لمزيد من المعلومات المرجو الاتصال ب:

السيد محمد تمولالي

المستشار الإقليمي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/ مكتب شمال افريقيا

البريد الإلكتروني: mohamedt@uneca.org